

Distr.: General
5 November 2018
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دوراته المعقودة في عام ٢٠١٨

المحتويات

| رقم المقرر | عنوان المقرر | الصفحة |
|---|---|--------|
| الدورة السنوية: ١٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ | | |
| ١/٢٠١٨ | التقرير السنوي لوكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية حول الخطة الاستراتيجية بين عامي ٢٠١٧-٢٠١٤ | ٢ |
| ٢/٢٠١٨ | تقرير عام ٢٠١٧ حول مهمة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | ٣ |
| ٣/٢٠١٨ | تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ | ٥ |
| ٤/٢٠١٨ | استرداد التكاليف | ٦ |
| الدورة العادية الثانية: ١٠-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ | | |
| ٥/٢٠١٨ | الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١ | ٧ |
| ٦/٢٠١٨ | تقرير مشترك عن استرداد التكاليف | ٩ |
| ٧/٢٠١٨ | أساليب عمل المجالس التنفيذية | ١٠ |



المقررات

١/٢٠١٨

التقرير السنوي لوكيلة الأمين العام للأمم المتحدة/المديرة التنفيذية حول الخطة الاستراتيجية بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٧

المجلس التنفيذي،

١ - الاطلاع على التقرير السنوي لوكيل الأمين العام/المدير التنفيذي بشأن الخطة الاستراتيجية لأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢ - يُثني على كفاءة أداء هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى الآن، ويعرب عن تقديره لوصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة لغالبية أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، كما أنه ينوه بالتقدم المحرز في نظام الإدارة القائمة على النتائج ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة تحسين كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها ومساءلتها.

٣ - كما تَوَّه بتزايد عدد الشراكات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة جهودها في هذا الصدد.

٤ - وشجّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أخذ الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ بعين الاعتبار، لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية لأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١.

٥ - ويُقر بالجهود المبذولة بين الوكالات في سبيل تعزيز الفصل المشترك من خططهم الاستراتيجية ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة مشاوراتها مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة بشأن توحيد نموذج تقارير الفصل المشترك، كما يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم تقارير بشأن حالة تنفيذ الفصل المشترك والذي بدأ منذ التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية ودورته السنوية.

٦ - يثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستغلالها لولايتها على نحو فعال بصفتها هيئة مركبة في سبيل مساعدة الدول الأعضاء، عند طلبها للمساعدة، وضمان الاتساق والتناسق والتنسيق بين الجوانب المعيارية والتنفيذية لأعمالها؛ ويعيد التشديد على الدور المهم الذي تلعبه في قيادة وتنسيق وتعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة في عملها المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٧ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة مشاركة الأمين العام وهيئات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى (UNDS) والدول الأعضاء بغية دعم التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ و ٢٧٢/٢٧٩، بما في ذلك مساهمتها في الانتقال السلس واستمرارية أعمال منظومة المنسقين المقيمين.

٨ - ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها إحدى هيئات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDS)، مشاركة الأمين العام والدول الأعضاء في دعم الاستعداد لخطة التنفيذ المدروسة بعناية من أجل إنشاء منظومة منسقين مقيمين نشطة، بما في ذلك تنفيذ ترتيبات تمويلها ليرتفع تقديمها إلى الجمعية العامة.

- ٩ - كما يطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم تحليل أولي للتبعات المالية والتبعات الأخرى لقرار ٢٧٩/٧٢ بشأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨.
- ١٠ - كما يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقاً للقرار ٢٧٩/٧٢، تقديم مساهماتها لتمويل كافٍ وثابت ومستدام لمنظومة المنسقين المقيمين بما يتماشى مع خطة التنفيذ المقبلة لإنشاء منظومة منسقين مقيمين نشطة ليتم تقديمها إلى الجمعية العامة على أساس سنوي بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.
- ١١ - ويُرحب بالتزام المدير التنفيذي بتنفيذ القرارات ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢ ويشجع في هذا الصدد الأمانة العامة للمجلس التنفيذي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على التعاون مع الأمانات العامة للمجالس التنفيذية التابعة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي للتوصل إلى استجابة مشتركة للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام ٢٠١٨ بشأن أساليب العمل في موعد أقصاه أربعة أسابيع قبل بدء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، ما يسمح بإجراء المشاورات بين الدول الأعضاء قبل انعقاد هذه الدورة.
- ١٢ - ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم لمحة عامة عن فجوة التمويل فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١ قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، مع الأخذ بالاعتبار كل من الموارد العادية والموارد الأخرى، كما يشجع البلدان القادرة على زيادة إسهاماتها وخاصةً في الموارد العادية لضمان تنفيذ كامل وفعال للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتسم بالشفافية في استخدام الموارد لتحقيق نتائج البرنامج.
- ١٣ - ويتولى قرار إرسال التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢/٢٠١٨

تقرير عام ٢٠١٧ حول مهمة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المجلس التنفيذي،

- ١ - يُحيط علمًا بالتقرير حول مهمة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٧، وإلى برنامج عمل وميزانية عام ٢٠١٨ الخاصة بخدمة التقييمات المستقلة.
- ٢ - يُرحب بالخطوات التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لترسيخ مصداقية وفائدة وظيفة التقييم ومساهمتها في جهود التقييم المراعية للمنظور الجنساني على نطاق المنظومة، ويؤكد على أهمية أن تكون التقييمات قطرية، وضرورة ضمان امتلاكها وقيادتها من قبل الدول التي يغطيها البرنامج في تقييم جميع أشكال المساعدة، كما طالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار تعاونها مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بمواصلة جهودها لتسهيل بناء قدرات وطنية على إجراء التقييمات، متى أمكن.

- ٣ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمان تحقيق التكامل الوظيفي الكامل واستقلالية وظيفة التقييم داخل خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات وتقديم تقارير حول كيفية إجراء ذلك في تقريرها التالي.
- ٤ - يُعرب عن دعمه لتعزيز وظيفة التقييم المستقل، بما في ذلك بناء قدرات متخصصي التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة زيادة معدل تنفيذ التقييمات وتغطيتها واستخدامها ومواجهة انخفاض معدل تنفيذ ردود الإدارة في هذا الصدد.
- ٥ - يُطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة إجراء التقييم المراعي للمنظور الجنساني التابع للبرامج القطرية لتحسين إعداد البرامج على المستوى القطري.
- ٦ - يُقر بأهمية مهمة تقييمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توفير تقييمات عالية الجودة ومستقلة موضوعية ويطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تضع بالاعتبار نتائج تقييماتها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.
- ٧ - يطلب خدمة التقييم المستقل بالسعي لدى جهات التقييم المعنية التابعة لصناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة لخلق فرص لإجراء تقييمات مشتركة للأنشطة على مستوى المنظومة بالإضافة لتقييم الفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١، ويدعو خدمة التقييم المستقل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقديم إحاطة للمجلس التنفيذي حول الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ فيما يخص التقدم المحرز في هذه المسائل، بما في ذلك إسهاماتهم في تدابير وظيفة التقييم المستقل على نطاق المنظومة.
- ٨ - ويُحيط علمًا بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢/٢٠١٦ الذي يطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحسين تغطية التقييمات ومعدل تنفيذ التقييمات المقررة والموارد المالية المستثمرة في وظيفة التقييم وتقديم ردود إدارية إلى نظام المساءلة وتعقب التقييمات العالمي، واستخدام توصيات التقييم في عملها، و مطالبة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإحراز تقدّم في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالتقييم الشامل (GEAC) وتقديم معلومات محدثة إلى المجلس التنفيذي حول الدورة السنوية لعام ٢٠١٩.
- ٩ - يُشجع بشدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل مع خدمة التقييم المستقل لمواصلة الجهود لتعزيز جودة وإجراءات التقييمات المؤسسية واللامركزية، ومعدل تنفيذ وتغطية التقييمات اللامركزية، واستخدام التقييمات كوسائل تعلم إدارية معرفية لتحسين البرامج المستقبلية وضمان الاستفادة من الموارد المناسبة للتقييمات المركزية واللامركزية.
- ١٠ - ويشير إلى انخفاض إجمالي الإنفاق على التقييمات ويشجع بشدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للوصول إلى هدف تخصيص ٣% من إجمالي ميزانية برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوظيفة التقييم قبل نهاية فترة الخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١.
- ١١ - ويطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم مستجدات شفاهية إلى المجلس التنفيذي حول استراتيجية التقييم الشامل الجديدة ٢٠١٨-٢٠٢١ في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩.
- ١٢ - ويُحيط علمًا بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يخص تقييم مساهماتها في مشاركة المرأة السياسية والقيادة، ويشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أخذ الدروس المستفادة في عملها بعين الاعتبار.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٣/٢٠١٨

تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المجلس التنفيذي،

١ - يُحيط علمًا بتقرير المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢ - يشير إلى زيادة معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وعدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧، ويُشجع خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات لمواجهة نقص مراجعات الحسابات المكتملة على مستوى المقرات.

٣ - ويُعرب عن تقديره لتخصيص مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للموارد المناسبة والكافية في عام ٢٠١٧، ويطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة تخصيص موارد كافية لضمان تحقيق رقم مُرضٍ من مراجعات الحسابات الداخلية والتحقيقات كل عام وضمان استقلالية هذه الوظائف داخل خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات.

٤ - ويُعرب عن دعمه المستمر لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والمساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويُطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز تحليلها لسير هذه العمليات الرئيسية في تقاريرها المستقبلية لمساعدة المجلس التنفيذي على الفهم.

٥ - كما يُعرب عن دعمه المستمر لوظائف مراجعة الحسابات والتقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويُحث إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تعزيز سبل التضافر بين وظيفتي التقييم ومراجعة الحسابات داخل خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، ويُطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم معلومات حول التدابير المتخذة لضمان تأسيس روابط فعالة بين مراجعة الحسابات وخدمات التحقيقات المسندة لجهات خارجية.

٦ - ويُشير إلى أن تعبئة الموارد لها مخاطر تنظيمية عالية والتي قد تؤثر على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على توفير الموارد الكافية لوظائف وأنشطة المساءلة الرئيسية، وفي هذا الصدد، يُقر بأهمية وضع أهداف واقعية وتحديد المسؤوليات ذات الصلة بتعبئة الموارد والمساءلة في شأنها بوضوح لكل من الموارد الأساسية وغير الأساسية.

٧ - ويُتذكر بالقرار ٣/٢٠١٦ الذي أشار فيه المجلس التنفيذي إلى عدة مواطن ضعف متكررة بما في ذلك ارتفاع عدد توصيات المراجعة ذات الطبيعة المؤسسية، وشدد على أهمية المضي قدمًا في تنفيذ التوصيات المتكررة ذات الأولوية العليا.

٨ - ويُكرر مخاوفه بشأن النطاق المشمول بالمراجعة ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على اتباع نصيحة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI) واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن تكثيف جهوداتها لمواجهة توصيات مراجعة الحسابات المتكررة والتي تُشكل خطرًا ملموسًا، وفحص أطر العمل المناسبة وتنفيذها لدعم وظائف إدارة المخاطر والامتثال التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ("خط الدفاع الثاني") في المقرات والميادين.

٩ - ويدعم سياسة "عدم التسامح المطلق" التي تتبعها رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تجاه التحرش الجنسي، ويُعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى الآن لمنع التحرش الجنسي ومواجهته، وإجراء المزيد من التغييرات المؤسسية والثقافية، وضمان الانضمام لنهج متسق على نطاق المنظومة.

١٠ - ويطلب إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على النحو الذي أورده الأمين العام في تقريره حول التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بتقديم شهادتها السنوية إلى المجلس التنفيذي في كل دورة سنوية لتغطية الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي بالشكل المناسب، في سبيل تكملة وتعزيز بلاغاتها القائمة، وتقديم تحديثات حول التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك العمل مع مكتب الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الضحايا، ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النظر في مسألة تنسيق صيغة ومحتوى إعداد التقارير مع الوكالات، حسب الاقتضاء.

١١ - ويُشجع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إجراء استعراض مستقل يركز على الضحية توضح فيه السياسات والعمليات التي تتبعها في التعامل مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، باستخدام الموارد القائمة حسب الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، لتوضيح ممارسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحالية وتقديم توصيات حول كلتا القضيتين، وطالبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم الاستعراض والردود الإدارية ذات الصلة إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩.

١٢ - كما يُشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم المزيد من التفاصيل في استجاباتها المستقبلية لكل من توصيات مراجعة الحسابات القائمة والجديدة، بما في ذلك معالم الإنجاز والأهداف المتصلة بتطبيق التغييرات والتحسينات.

١٣ - ويُطلب وظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات بتضمين تحليل عن القنوات، التي يتم من خلالها كشف الإبلاغات عن حالات الغش أو سوء السلوك الأخرى وتقديم قرارات بشأنها إلى وظيفة التحقيق، في تقاريرها السنوية المستقبلية وتقديم تحليل أكثر تفصيلاً عن حالات التحرش في مكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي، وتغطية انخفاض عدد الحالات وبالتالي التحقيقات والإجراءات المتخذة، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩ المقدم إلى المجلس التنفيذي.

١٤ - يحيط علمًا بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٥ - يُشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دراسة توصيات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٤/٢٠١٨

استرداد التكاليف

المجلس التنفيذي،

١ - يُبَدَّل بالقرار ٢/٢٠١٣ والقرار اللاحق ٢/٢٠١٧ الذي تمت فيه مطالبة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) بمواصلة إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن سياسة استرداد التكاليف وتقديم مقترحات قائمة على الأدلة لسياسات استرداد تكاليف موائمة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) مع إجراء تعديلات إذا لزم الأمر تدرسها المجالس التنفيذية المعنية عند انعقاد دورتها السنوية لعام ٢٠١٨ مجد أقصى.

٢ - ويُشير إلى مطالبة بعض أعضاء المجلس التنفيذي بتأجيل تقديم المقترح.

٣ - ويطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم تقرير بمقترح استرداد التكاليف المشترك، الذي أعده كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)، إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٥/٢٠١٨

الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١

المجلس التنفيذي،

١ - ينوه بتقرير عام ٢٠١٨ المعني بالحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، وتشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة الحوار المنظم مع الدول الأعضاء طوال العام، بهدف تقييم مستوى التمويل الذي تتلقاه، والفجوات في التمويل، فضلاً عن القدرة على التنبؤ، والمرونة والمواءمة بين الموارد المالية المقدمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، دون المساس بنتائج ميثاق التمويل المقدم من الأمين العام؛

٢ - يُقر بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تعبئة الموارد وأن الموارد العادية والكافية هي الأساس الذي يعتمد عليه لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١ بشكل كامل وفعال؛ ويشير إلى أن الموارد العادية تُمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التخطيط مسبقاً والاستجابة ووضع الاستراتيجيات؛ وتعزيز مهامها الإشرافية (التقييم، ومراجعة الحسابات، والتحقيقات) والمساءلة؛ والإسهام في تعزيز اتساق وتنسيق منظومة الأمم المتحدة؛ والاستفادة من الموارد الأخرى للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣ - يُطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة جهودها في تحسين كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها والمساءلة لديها، كما يطالبها في هذا الشأن بالاستمرار في توفير معلومات عن أنشطتها البرنامجية في إطار إجراءات المجلس التنفيذي؛

٤ - يُقر بأن قيادة الدول الأعضاء داعمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومشاركتها المتعمقة وزيادة الاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بإرشاد من المجلس التنفيذي، هو أمرًا ضروريًا للتنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، وفي هذا الصدد، ينوه معرّبًا عن تقديره لعدد المساهمين الكبير في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ويطلع على حالة إيرادات الموارد العادية، ويحث البلدان ذات الاستطاعة على زيادة مساهماتها التطوعية المقدمّة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، خاصةً مواردها الأساسية، ويفضل سداد هذه الموارد في وقت مبكر من العام و/أو في الوقت المناسب وعبر تقديم تعهدات تغطي سنوات متعددة، إن أمكن ذلك؛

٥ - يحث البلدان - ذات الاستطاعة - على توفير موارد أخرى في الوقت المناسب وبمرونة (مخصّصة) بما يتسق مع الخطة الاستراتيجية للفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١؛

٦ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة تحسين شكل ومحتوى التقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، من أجل تحسين نوعية الحوار المنظم بشأن التمويل، بما في ذلك تقديم لمحة عامة عن التمويل ذي الصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، مع مراعاة كل من الموارد العادية والموارد الأخرى؛

٧ - يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) من أجل تحسين التعاون بشأن حوارات التمويل المنظمة؛

٨ - يرحب بالتزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك بالتعاون الوثيق مع فريق الأمين العام الانتقالي وغيره من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ والمتعلق بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات للأشطة التنفيذية من أجل تنمية منظومة الأمم المتحدة؛ ويرحب أيضًا بالتحديثات التي تتضمن التحليل الأولي للتبعات المالية والتبعات الأخرى المترتبة على القرار، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة العمل مع المجلس التنفيذي في هذا الصدد، مع تقديم تحديثات منتظمة اعتبارًا من عام ٢٠١٩؛

٩ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٨ بشأن التقرير السنوي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن الخطة الاستراتيجية للفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مضاعفة مساهمتها في ترتيب تقاسم التكاليف الحالي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)، وذلك وفقًا لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، لإيداع إسهامها لعام ٢٠١٩ في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة خطة الأمين العام التنفيذية، من أجل تفعيل منظومة المنسقين المقيمين الجديدة اعتبارًا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية ٢٠١٩؛

١٠ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها جزءًا من فريق الأمم المتحدة الإنمائي، التعاون مع فريق الأمين العام الانتقالي لدعم وضع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ جميع طرائق التمويل المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، بما في ذلك الضريبة، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩؛

- ١١ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم معلومات واضحة وشفافة عن مساهمتها في طرائق تمويل المنسقين المقيمين إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩؛
- ١٢ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة استعراض عمليات التخطيط والتمويل وإعداد تقارير عن النتائج لضمان التعاون المشترك والفعال في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) المجدد، فضلاً عن تقديم تحديث في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن التعديلات المطلوبة؛
- ١٣ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم تحديث للمجلس التنفيذي بانتظام بشأن الطرق التي تدعم بها عمل المنسقين المقيمين، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يتفق مع ولايتها، بالإضافة إلى تبعات الجيل الجديد من الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة، وذلك على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن هيكلها الإقليمي وبلد الإقامة.

١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٨

٦/٢٠١٨

تقرير مشترك عن استرداد التكاليف

المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٣، الذي أقر بالسياسة الحالية المنسقة لاسترداد التكاليف، ويقر في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويرحب بها، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) في تنفيذ هذه السياسة، والتي يوجه فيها المجلس التنفيذي الهيئة لتنفيذ سياسة استرداد التكاليف وضمان استرداد التكاليف بالكامل على نحو متناسب من مصادر التمويل العادية ومصادر التمويل الأخرى، وتوفير حوافز لزيادة تمويل الموارد العادية؛

٢ - يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٧؛

٣ - ينو بالتقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) المتعلق باسترداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2018/1) والاقتراحين المتعلقين باسترداد التكاليف غير المباشرة المقدمة فيهما؛

٤ - يشير إلى الفقرة رقم ٢٨ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، والتي تدعو إلى مزيد من المواءمة في استرداد التكاليف من جانب الهيئات الفردية لمنظمة الأمم المتحدة الإنمائية، ويثني في هذا الصدد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بشأن إطار عمل استرداد التكاليف المنسق لديهم، ويشجعهم على العمل مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل اعتماد إطار عمل منسق لاسترداد التكاليف، بعد مراعاة الهيئات الإدارية المعنية التابعة لهم؛

٥ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، أن تستعرض بصورة مشتركة تعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها، وذلك بهدف زيادة تنسيق مُهجها بتحديد التعاريف المشتركة لفئات التكاليف، وما يقابلها من أنشطة ووظائف على مستوى مُفصّل، مع الأخذ في الاعتبار نماذج الأعمال المختلفة للهيئات الفردية، مما يسمح بفهم كامل لتكوين كل فئة، وخيارات للمواءمة المحتملة للوظائف المماثلة مع تصنيفات التكاليف نفسها عبر الهيئات، ويستمر في تقديم أساس للمقارنات بين الهيئات، وكذلك المواءمة مع خططها الاستراتيجية عرضها على المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار في دورته العادية الثانية في عام ٢٠١٩؛

٦ - يُكرّد، في هذا الصدد، من جديد على السياسة المنسقة الحالية لاسترداد التكاليف، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، تقديم اقتراح شامل أولي بشأن سياسة استرداد التكاليف كي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ٢٠٢٠، وذلك بهدف تقديم اقتراح شامل نهائي لقرار المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في عام ٢٠٢٠؛

٧ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، الحد من منح التنازلات التي تقلل معدلات استرداد التكاليف المتفق عليها، وتقديم تحديث بشأن الخطوات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك تطبيق التنازلات في جميع منظماتها، إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ٢٠١٩؛

٨ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، أن تستعرض بطريقة شاملة معدلات استرداد التكاليف كجزء من الاقتراح الشامل؛

٩ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، تقديم تقييم لأسباب عدم تحقيق استرداد كامل التكاليف في الوقت الراهن، كجزء من الاقتراح الشامل.

١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٨

٧/٢٠١٨ أساليب عمل المجالس التنفيذية

المجلس التنفيذي،

- ١ - يُكرّد من جديد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- ٢ - ينوه بالاستجابة المشتركة، التي أعدتها أمانات المجالس التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، إلى الدورات العادية الثانية المعنية لعام ٢٠١٨؛

٣ - يطلب من أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعميم مشاريع القرارات قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد الدورة حتى تتوفر مشاريع القرارات في الدورة السابقة، ويشجع بقوة الرئيسة على تعيين الميسرين، في ذلك الوقت، لمشاريع القرارات المعنية، مع الاحترام الكامل للتمثيل الإقليمي العادل، ويشجع بقوة في هذا الصدد الدول الأعضاء على تقديم تعليقاتها بشأن مشاريع القرارات قبل إجراء المشاورات غير الرسمية الأولى إن أمكن ذلك، بهدف بدء مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرارات قبل يوم من الدورة؛

٤ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعضاء مجلسها التنفيذي بذل الجهود لبدء جميع الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية في موعدها والتخطيط لهذه الاجتماعات خلال ساعات عمل الأمم المتحدة وتجنب إجراء مشاورات موازية لتسهيل المشاركة الفعالة والبناء لجميع الدول الأعضاء في أعمال المجلس التنفيذية؛

٥ - يطلب أيضاً من أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحديد مجموعة من البنود المشتركة في جدول الأعمال، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، بهدف تنسيق النظر في بنود جدول الأعمال مع هذه الوكالات، بدءاً من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩ فصاعداً؛

٦ - يطلب كذلك من أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تُعد، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، جدولاً زمنياً مشتركاً على الإنترنت يتضمن جميع اجتماعات المجلس، على أن يتم تحديده في الوقت الفعلي وإتاحته للمجلس التنفيذي؛

٧ - يطلب من إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم رداً مكتوباً على الأسئلة التي أثيرت في المشاورات غير الرسمية بشأن التقارير (الإحاطات غير الرسمية)، وذلك بناءً على طلب الدول الأعضاء، قبل بدء الدورة الرسمية التالية؛

٨ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة تعزيز الوثائق بهدف جعلها أكثر استراتيجية وتحليلاً، وتضمن أفضل الممارسات والإجراءات التي تُتخذ لمعالجة الدروس المستفادة والتحديات والمخاطر، استناداً إلى التفاعلات مع المجلس، حسب الاقتضاء؛

٩ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة زيادة تعزيز إمكانية الوصول والتأكد من توضيح أسماء ملفات وثائق المجلس التنفيذي بوضوح وتحديد محتوى هذه الوثائق، بحيث يمكن للوكالة تنزيل هذه الوثائق بالكامل، فضلاً عن تضمينها نصوصاً كاملة مع خاصية إمكانية البحث فيها؛

١٠ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة مع المجلس التنفيذي، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، بشأن التنفيذ الكفء والفعال للمبادئ التوجيهية للزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي ومتطلبات إعداد التقارير؛

١١ - يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتبها إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين في الأفرقة المخصّصة لجميع الاجتماعات؛

١٢ - يطلب من مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، إطلاق عملية تشاورية مشتركة مع الدول الأعضاء، تبدأ في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩، بهدف دراسة كفاءة وجودة دوراته الحالية، وكذلك مهام الاجتماع المشترك للمجالس، وذلك بالاستناد إلى الاستجابة المشتركة التي أعدته

١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٨